٢٨ نوفمبر ٩٩م
أخبار الخليج

في الصميم

هؤلاء الخريجون الذين حطموا الوهم!

حضرت ذاك الحوار الممتع الذي دار بين وزير العمل والشئون الاجتماعية الأستاذ عبدالنبي الشعلة والمسئولين في وزارته وبين نخبة من خريجي وخريجات معهد البحرين للتدريب.. هذا الحوار الهام الذي كشف عن العديد من الحقائق والدلائل الهامة منها:

- أنه لم يكن من المتوقع أن يحظى خريجو المعهد من قبل سوق العمل بكل هذا التقدير بهذه السرعة.. وأن يعطوهم هذه المكانة التي جعلتهم في وضع أفضل من وضع خريجي الجامعات.. الرواتب أكبر.. والترقيات أسرع.. والحصول على الوظيفة يعقب التخرج مباشرة وأحيانا تجرى التعاقدات معهم قبل التخرج.

لكن هذا لا يمنع من أن يعبر بعض الخريجين عن عدم رضاهم عن نظرة البعض تجاه خريجي المعهد وتجاه الشهادة التي يمنحها.. وهذا هو ما عبر عنه البعض خلال اللقاء.

- بعض المسئولين في وزارات وهيئات الدولة - وهم قلة - لا يعترفون بهذا المؤهل رغم أنه معترف به دوليا.. كما انه معترف به رسميا من قبل الدولة.. ولكن الذين يضعون هذه العقبة هم أشخاص لأسباب غير معلومة.. وأعتقد انهم جامعيون.. ولا يستريحون الى هذه المكانة التي اصبحت لخريجي المعهد وقد تجاوزت مكانة خريجي الجامعة.

أليس كان من الأفضل أن نكبر هؤلاء الخريجين ونزيح العقبات من طريقهم في الحكومة.. مثلما فعل القطاع الخاص وأوصل بعضهم الى مناصب المديرين بعد خمس سنوات فقط من تخرجهم؟ لقد حطموا ما كنا نشكو منه جميعا في الدول العربية من اللهاث وراء الحصول على الشهادات والالتحاق بالجامعات بأي ثمن.. وتقديس كل ما له علاقة بالجامعة.

- لقد كان التحول الأول في مسيرة معهد البحرين للتدريب عندما فضل طلاب تجاوزت معدلات نجاحهم في الثانوية العامة الـ ٩٠٪ المعهد وجعلوه خيارهم الأول.. الى درجة أن حاصلين على ٩٣٪ سجلوا المعهد كرغبة أولى لمواصلة الدراسة.. وترتب على ذلك التحول الثاني والمتسارع وهو دفع خريجين من المعهد الى السوق على مستوى عال من الكفاءة كسبوا احترام سوق العمل وتبوأوا مناصب هامة في سنوات قلائل لا يصل اليها خريج الجامعة إلا بعد مدة خدمة قد تصل الى ٢٠ عاما.

من هنا يتعين على وزارة العمل السعي أو التشجيع على انشاء المزيد من معاهد التدريب التي تماثل في مستواها معهد البحرين للتدريب لمواجهة هذا الطلب المتزايد.. والذي سيتزايد بصورة أكبر في المستقبل القريب.. حيث ثبت أن المعهد ليس في قدرته قبول أكثر من ثلث الطلاب المتقدمين اليه.. والعمل على سحب البساط من تحت أقدام هذا الوهم الخاطىء والذي يقول انه لا دراسة بعد الثانوية العامة إلا في الجامعة!

شيء آخر يجدر بوزارة العمل ان تسارع اليه وهو الاستجابة لرغبات جميع خريجي المعهد في تخفيض رسوم الدراسة للحصول على شهادة الدبلوما الوطنية العليا والتي تصل هذه الرسوم - كما قال بعض الطلاب - الى ١٨٠٠ دينار خلال سنتي الدراسة.

كما يجب أن تستجيب الوزارة وفي غاية السرعة الى مطلب انشاء جمعية لخريجي المعهد.. تتحدث باسمهم وتدافع عن حقوقهم.. وتساهم في إزالة ما يعترض طريق طلاب وخريجي المعهد من عقبات وعراقيل. حتى لو كانت قليلة ونادرة.

أخيرا.. لا يسعنا إلا ان نشيد بما أقدمت عليه إدارة المعهد.. والمجلس الأعلى للتدريب.. ووزارة العمل.. من حيث إشراك الخريجين في لجان وضع وتطوير برامج المعهد.. واشراك اثنين من خريجيه في عضوية مجلس إدارة المعهد الذي يترأسه وزير العمل والشئون الاجتماعية.. فهذه خطوة هامة جدا على الطريق الصحيح لإعطاء خريجي معهد البحرين للتدريب المكانة التي يستحقونها.

لطفي نصر